

## دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

### The role of Algerian Green startups to achieve sustainable economic development.

بوجلال العطرة<sup>1\*</sup> ، لواج منير<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/05/29؛ تاريخ القبول: 2022/06/27؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الأساسي الذي تؤديه المؤسسات الناشئة الخضراء الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي لدول العالم. لذا أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا نظرا لأهميتها الكبيرة في التطوير الاقتصادي، إذ تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للتطرق لمختلف الأدبيات الاقتصادية حول موضوع المؤسسات الناشئة الخضراء، وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال زيادة الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الناشئة الخضراء، التنمية الاقتصادية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.

تصنيف JEL : F63,F64,O1,O2,O44,Q01

#### Abstract:

The aims of the study is identifying the main role of green startups in Algerian to achieve sustainable development, which considered as an conductor of economic growth for the countries in the world. Therefore, the attention to it has become necessary due to its great importance in economic development, as it contributes to achieving sustainable development by increasing national income, creating added value, decreasing unemployment, contributing in employment and achieving social welfare. The descriptive and analytical approach was used to address the various economic literature on the concepts of green startups, and to explain the relationship between variables of the study. The study emphasizes on the importance of the role played by green startups to achieve sustainable development in Algeria through increasing national income, creating added value, absorbing unemployment, contributing to employment and achieving social welfare.

**Key words:**, green startups, economic development, sustainable development. Economic dimation, social dimation, environment dimation

**JEL Classification Codes:** F63,F64,O1,O2,O44,Q01

## 1. تمهيد :

أصبحت دول العالم اليوم يهتم أكثر من أي وقت مضى بالكيفية التي من خلالها يتم تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق ظهر ما يعرف بالأعمال الخضراء والتي ينظر إليها على أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تجعل من الممكن إنتاج السلع والخدمات التي تساعد على تجنب، أو التقليل وإزالة الآثار الضارة على البيئة وتعمل على تحقيق الاستدامة البيئية ومن وراءها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق النمو المطلوب والحفاظ على النظام البيئي، ظهرت المؤسسات الناشئة الخضراء تبرز في هذا المجال، بل وبات لها دور هام في تعزيز مناعة الاقتصاد، ذلك أنها تعمل على حل أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع فضلا عن أنها تعمل على تعزيز الاقتصاد وحماية البيئة في نفس الوقت.

والجزائر من بين الدول التي عملت على تشجيع المؤسسات الناشئة الخضراء وخاصة في ما تعلق بالانشطات ذات التأثير المباشر على البيئة كنماذج الطاقات المتجددة وإعادة تدوير النفايات، والهدف من ذلك الحفاظ على البيئة الجزائرية من جهة وإيجاد فرص عمل دائمة للشباب من خلال إنشاء مؤسسات ذات نشاط اخضر.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر؟

كما يمكننا إدراج بعض الأسئلة الفرعية والتي نوردتها على النحو التالي:

- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة الخضراء ؟ وفيما تكمن المنافع التي توفرها؟ ماهي الصعوبات التي تواجهها؟

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المستدامة، وكيف يمكن تحقيقها؟

- ما هي المساهمات التي تقدمها المؤسسات الناشئة الخضراء لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض المفاهيم البحثية كما يلي:

- التعرف على أهمية والمزايا التي توفرها المؤسسات الناشئة الخضراء،

- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه نشاط المؤسسات الناشئة الخضراء؛

- عرض مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة وأهم الآليات التي من خلالها يمكن تحقيقها؛

- التعرف على المساهمات التي تقدمها المؤسسات الناشئة الخضراء في التنمية الاقتصادية؛

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف مفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعرف على نقاط القوة التي تميز التوجه الأخضر للمؤسسات الناشئة في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.

تقسيم الدراسة: لتبسيط تقديم الكم المتواضع من المعلومات التي جمعناها حول موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه

الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية تقع بين مقدمة وخاتمة على النحو التالي:

-الإطار النظري للمؤسسات الناشئة الخضراء.

-التنمية الاقتصادية المستدامة المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية.

-مساهمة المؤسسات الناشئة الخضراء في التنمية الاقتصادية المستدامة.

## 2. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة الخضراء:

في السنوات القليلة الماضية زادت أهمية المؤسسات الناشئة، نظرا للدور الايجابي الذي تقوم به في الاقتصاد الوطني وفي إطار ذلك تشير العديد من التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل التوجه نحو الاعتماد على المؤسسات الناشئة وترقية نشاطها في الاقتصاد الوطني (علي و بوعويضة سليمة، 2020).

## 1.2. مفهوم المؤسسات الناشئة:

في مجال إدارة الأعمال يمكن رصد العديد من التعاريف التي أطلقت على المؤسسات الناشئة فنجد: اصطلاحا: كلمة المؤسسة الناشئة مترجمة من اللغة الانجليزية لمصطلح "startup" والتي تعني المشروع الصغير الذي بدأ للتو، والجدير بالذكر أن كلمة startup تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال (capital-  
(risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي "la rousse" على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة" (بوضياف، 2018).

أما في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد في غياب إجماع حول تعريف موحد حول المؤسسات الناشئة فنجد: \* الباحث Reis Erice يعرفها بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد (حيدوشي، 2019).

\* ظهرت المؤسسات الناشئة في نهاية تسعينات القرن الماضي، وأخذت اهتمام كبير من قبل صناع القرار على المستوى المحلي والدولي، تعد المؤسسات الناشئة بطبيعتها إبداعات أعمال اختارت استكشاف المواقف الجديدة التي تجلب الفرص، وبالتالي تطوير قدرة معينة لتخيل طرق جديدة لتنظيم العمل لإدارة هذا الوضع مثل رائد الأعمال المبتكر (هناء و حازم حجلة سعيدة، 2022).

\* كما يمكن اعتبار المؤسسات الناشئة هي المؤسسات التي لاحظت قيمة في فكرة أو تقنية قبل أن يراها الآخرون، كما يمكن اعتبارها هي المؤسسة التي تعرف حقا كيفية بناء فرصة للتطور، لذلك فإنها ستركز على النمو وليس على الربحية (Laporte, 2020).

مما سبق يظهر أن المؤسسات الناشئة هي عبارة عن مؤسسات جديدة النشأة تقوم على الابتكار وتهدف إلى تحقيق النمو والتوسع، وتحتاج إلى التمويل لإمكانية تحقيق أهدافها المرجوة، كما أنها تعمل على توفير فرص عمل جديدة وتسعى إلى تحقيق التنمية (هناء و حازم حجلة سعيدة، 2022).

## 2.2. مفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء:

في مجال المال والأعمال تعرف الأعمال الخضراء على أنها ممارسات صديقة للبيئة، قد تشمل هذه الممارسات استخدام المنتجات العضوية والطبيعية لبناء منشاتها، وكذا التقيد بقيود أكثر صرامة ضد الانبعاثات، وتحديد مصادر الإمدادات والتصميم بشكل مسؤول بيئيا للمنظمات والعمليات من اجل الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد، فالأعمال الخضراء

هي إذا تبني مبادئ وسياسات وممارسات تعمل على تحسين نوعية الحياة للعملاء وحماية الموارد حيث يطلق أيضا على الأعمال الخضراء بأنها أعمال مستدامة (Karagulle, 2012).

وعليه فالمؤسسات الناشئة الخضراء تعتبر منظمة تقدم المنتجات والخدمات بطريقة تساهم في بناء عالم مستدام، والذي يشير بدوره الى ذلك العالم الذي يتم فيه تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

### 3.2. خصائص المؤسسات الناشئة الخضراء:

قد تتعلق الخصائص الخضراء للشركات الناشئة على وجه الخصوص بثلاثة جوانب من أعمالها (bergset, 2015):

الخصائص المتعلقة بالمنتج: وضع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي سنة 2009 مجموعة من التصنيفات المهمة التي يجب أن يتصف بها المنتج داخل المؤسسات الناشئة يكون شامل لـ: الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والموارد المتجددة، وكفاءة الموارد، والاقتصاد الدائري، وإدارة النفايات، وخفض الانبعاثات وحماية المناخ، فضلا عن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

الخصائص المتعلقة برواد الأعمال: يركز العديد من المؤلفين في أدبيات ريادة الأعمال المستدامة على تأثير دافع وقيم ومواقف رواد الأعمال على الاستدامة ويمكن اعتبار المؤهلات والمعرفة الفنية و المتعلقة بالأعمال والمتصلة بالاستدامة لرائد الأعمال لها تأثير على كيفية إدارة الشركة الناشئة الخضراء وتطورها بمرور الوقت.

وفي إطار ذلك يذكر معظم المؤلفين الخصائص التالية على أنها ملازمة لرواد الأعمال الخضراء:

- أنهم يعملون كرجال أعمال يتداركون أفكارهم بدرجة عالية من المخاطر؛
- لديهم دافع داخلي قوي يتعلق بالحساسية المتزايدة للمشاكل البيئية؛
- يتعاملون مع مشكلة بيئية ما بوعي وهذا هو جوهر نشاطهم التجاري
- أنشطتهم التجارية لها تأثير إيجابي صاف على البيئة الطبيعية وفي نفس الوقت تكون مستدامة من الناحية المالية؛
- أنهم يسعون بوعي للمساهمة في مستقبل أكثر استدامة، ويساهمون بقيمهم الاجتماعية والبيئية.

### 4.2. أهداف المؤسسات الناشئة :

المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات تسعى إلى تحقيقها فالنظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة

التسعينات والتي كانت ترى الأسبقية يجب إعطاؤها للصناعات الثقيلة، إلا أنها برزت اتجاهات أخرى ترى أن المؤسسة الناشئة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل السوق، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة ترقية، حيث يعتبر هذا الهدف جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة فالهدف من انشائها يعود إلى (زين، 2014):

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب، ومثال عن ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية؛
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛

- أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية ثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها ، والتي تترك في استخدام ذات المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقع.

## 5.2. مزايا التوجه الأخضر للمؤسسات الناشئة:

تهدف المؤسسات الناشئة الصديقة بالبيئة بطبيعتها إلى إن تكون مبتكرة، وان تفعل كل ما هو ممكن لتقليل انبعاثات الغازات باستخدام وسائل مبتكرة وفعالة، من اجل تقليل التأثير السلبي على الكوكب والبيئة. وبالتالي حتى الشركة الناشئة التي تعمل في مجال النقل أو العقارات، على سبيل المثال، يمكن اعتبارها صديقة للبيئة إذ بذلت قصارى جهدها لضمان أن تكون وسائل النقل هذه وهذه المباني صديقة للبيئة قدر الإمكان، وفي ذات السياق فانه إذا ادعت الغالبية العظمى من المؤسسات الناشئة أنها صديقة للبيئة، فهذا ليس فقط بسبب الوعي الجماعي بالخطر أو بسبب رغبتها الخالصة في إنقاذ العالم، حيث ان اختيار اللون الأخضر لاستراتيجية الشركة له مزايا أخرى نذكر منها (Loyer, 2019):

قد يبدو الاستثمار في الآليات الخضراء استثمارا مكلفا في البداية غير ان العائد منه يظهر دائما على المدى الطويل، وبالتالي يمكن ان يسمح المؤسسة ناشئة جديدة بتوفير المال؛

ان الحصول على صورة خضراء امر يحظى باحترام الجمهور بالضرورة، والذي يتزايد حساسية تجاه القضايا البيئية. ان السير في هذا المسار من البداية والاعتراف به كمؤسسة ناشئة صديقة للبيئة يمكن ان يقطع شوطا طويلا في جذب العملاء الكبار والمخلصين من البداية الذين سيفخرون باستخدام المنتجات الخضراء؛

سيكون للعمل في بيئة صحية وبيئية تأثير أيضا على رفاهية وصحة الموظفين المبتدئين، الذين سيعثرون بعد ذلك بالرضا داخل الشركة، ومع ذلك، وكما أثبتت العديد من الدراسات، فان العامل الذي يشعر بالسعادة والفخر بمؤسسته هو عامل أكثر كفاءة وبالتالي سيكون أكثر فائدة في تطوير المؤسسات الناشئة وأدائها الجيد؛

إن المزايا التي تحصل عليها المؤسسات كونها مؤسسات ناشئة خضراء يدفع بالمؤسسات الناشئة التقليدية الى التحول إلى مثل هذا النوع من الأعمال، فمثلا تفيد الأرقام أن فقط 39,39% من المؤسسات الناشئة الخضراء في النرويج هي مؤسسات بدأت في هذا النهج منذ بداية نشاطها إما النسبة الباقية فتتوزع بين المؤسسات الناشئة العادية والتي تحولت لاحقا إلى أخرى خضراء (europe, 2020).

ولكن في المجال العملي يمكن رصد العديد من المعوقات للمؤسسات الناشئة، والتي تحد من انتشارها أو تطورها ولعل الصعوبات الإدارية المتعلقة بإجراءات التأسيس تأتي في المقدمة، بالإضافة إلى الصعوبات التسويقية التي تظهر في مراحل تالية من نشاط المؤسسة، كما نجد صعوبات فنية وهذا الاعتماد هذه المؤسسات على خبرات أصحابها ومالكها فقط دون الحصول على الكفاءات البشرية المتخصصة المرتفعة التكاليف، بالإضافة إلى الصعوبات التمويلية والتي تعتبر من أهم المعوقات التي تعترض نمو هذه المؤسسات وتهدد بقاءها.

### 3. التنمية الاقتصادية المستدامة المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية:

في السنوات القليلة الماضية اعتبرت التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية.

#### 1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

قبل التعرف على التنمية الاقتصادية لابد من المرور عن النمو الاقتصادي الذي يعرفه الاقتصادي الأمريكي سيمون كيزنتس بأنه زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والإيديولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه (سلامة، 1991).

أما التنمية الاقتصادية فهي عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولايجوز اقتصرها على فئة قليلة، ومورد واحد، كما أنها تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية (اصبع، 2009). وتعرف كذلك بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على المواد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. أو هي التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها (خامرة، 2007).

من خلال التعريف السابقة نجد التنمية المستدامة تتميز بالخصائص التالية:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام، باعتبارها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة؛
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من الفقر في العالم؛
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتنا لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية. كما يمكن تسجيل من خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية نجد أنهما ليس تعبيرين مترادفين فتعبير النمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي لأحد الأفراد وذلك عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج، أما التنمية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة التي ترافق النمو الاقتصادي (هاجن، 1988).

#### 2.3. عناصر التنمية الاقتصادية:

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية

اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي:

**أولا تراكم رأس المال:** يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، أن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو (القريشي، 2010).

**ثانيا الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تشكل الأرض، وعليه تعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته، وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو

الاقتصادي ذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة إن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا (القريشي م،، 2010).

ثالثا الموارد البشرية: تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل إن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك. إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، إما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطى ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتج منها (خلف، 2006).

رابعا التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العملية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا أما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة (القريشي م،، 2010).

### 3.3. أبعاد التنمية المستدامة :

تتكون التنمية المستدامة من أربعة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، فإذا لم يتوفر بعد واحد لم يتحقق شرط الاستدامة وهي كما يلي:

البعد الاقتصادي: أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشد للإمكانيات الاقتصادية (حسونة، 2013). البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معيار الأمن، واحترام حقوق الإنسان (بقة ووعبد الرحمن العايب، 2008).

البعد البيئي: تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بان استشراف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له أثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فان اول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (طاهر، 1997). البعد التكنولوجي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، وجعلها أنظف وأكثر، واقدّر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحقيق التحول نفسه في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التلوث البيئي الذي تسببت به الدول الصناعية، ويشكل التطور التكنولوجي وفق مفهوم التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية وبين القيود التي تفرضها البيئة (مسلماني، 2016).

### 4.3. أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية :

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا (الوليد، 2008).

إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل ، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما يعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

وللتنمية عدة أهداف نذكر من بينها يلي (مراد، 2012):

زيادة الدخل الوطني: وذلك من أجل تمكين الدولة، لا سيما المتعثرة النمو منها، من مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها، فزيادة السلع والخدمات هي حاجات ضاغطة تتطلب رؤوس أموال وكفاءات بشرية وسياسات تخطيطية، عدالة توزيعية للدخل، والحول دون ظهور فجوة بين فئة مستأثرة بالحصة الأكبر من الدخل وأخرى مهمشة ومحرومة. تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي: توفير فرص العمل، التعليم والعناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وهنا تبرز جدلية التنمية والديمقراطية. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني، والعمل على تجدد هذه الموارد وإطالة أمدها لأطول فترات زمنية ممكنة. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع عن طريق تأكيد استثمار التقنيات الحديثة في الاستخدامات التنموية المتعددة، وحصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛

تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية ؛ تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في زيادة الدخل القومي والعدالة في توزيعه، ورفع مستوى معيشة المواطنين.

### 5.3. استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي (خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2006):

إستراتيجية التنمية الزراعية: يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الدول، وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية أغلبية صادرات الكثير من هذه الدول.

إستراتيجية التنمية الصناعية: يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع.

إستراتيجية التنمية الصناعية: يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع.

إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: أن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معاً، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معاً، وتحقيق التنمية

الاقتصادية. لهذا فان القطاعين مكملان لبعضهما، وان توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فان التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعية، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج. إستراتيجية النمو المتوازن: وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ويعتبر (روزنشين ورودان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، تتمثل في ان صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية. والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحد داخل الدول. ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من اجل تمويل الطلب على الواردات.

6.3. أنماط الاستدامة:

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو الآتي (مسلماني، 2016):

الاستدامة المؤسسية: تعني توافر الهيكلية التنظيمية التي تتيح للمؤسسات الحكومية أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الاستدامة الاقتصادية: توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن سياساتها اعتماد أنشطة اقتصادية سليمة من الناحية الايكولوجية، فالتنمية الزراعية والريفية مثلا تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الايكولوجية، وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعادلة مكن الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية.

الاستدامة البيئية: يقصد بالاستدامة البيئية الحد من التدهور البيئي إلى أقصى ما يمكن، ما يعني استخدام الموارد الطبيعية بشكل يسمح بتحديد التوازن البيئي، وعدم إلحاق الإضرار برأس المال الطبيعي كحد ادني.

الاستدامة البشرية: إن العلاقة بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، هي أشبه بالعلاقة بين الحاضر والمستقبل، فضمن حق الأجيال القادمة بمستوى معيشة أفضل يقتضي إرساء التوازن بين حاجات السكان والموارد المتاحة، وبالتالي لا بد من ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيث انه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

4. دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة :

ينتج عن التوسع في إقامة المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاعفت سلبياته وتوسع نطاق ايجابياته، ويؤكد العلماء أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، إنما ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة وان أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية الجديدة والمتميزة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ونجاح إقامة المؤسسات الناشئة يحقق الأهداف التالية (منصف ووعبيد وهيبة، 2019):

- على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة: يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي (الجودي، 2015):
- ✓ زيادة الناتج المحلي : تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الانتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل

مناخا مناسباً للتجديد والابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي، بشموله العديد من المنتجات البديلة والمكملة؛

✓ معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظراً لانخفاض تكلفة إنشاءها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من استيرادها (رزيقة، 2020)؛

✓ تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي المؤسسات الناشئة دوراً هاماً في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظراً لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (نور الدين، 2020)؛

✓ خلق فرص عمل وإيجاد أسواق جديدة: فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وهذا ما ينتج الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم، وكذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

• على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة: والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال (منصف ووعبيد وهيبة، 2019)؛

✓ الإنتاج الأنظف: يعرف على أنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف استرداد الموارد الطبيعية عوضاً عن إتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج، والملاحظ لطريقة الأخضر أنها تضيف مجموعة من المراحل على دورة حياة المنتج التي ستكون مسؤولة اجتماعياً من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي؛

✓ التسويق الأخضر: بسبب تعرض التسويق الأخضر الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارستها التسويقية، بدأ الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمؤسسة ، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة؛

✓ إلغاء مفهوم النفائات أو تقليلها: أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفائات أو بالحد الأدنى، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي ما يجب أن نفعله بالنفائات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفائات؛

✓ إعادة تشكيل مفهوم المنتج: يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلاً عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادة تدويرها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير؛

✓ وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة: يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو القريب منها، وهذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن المنتج الأخضر؛

جعل التوجه البيئي أمراً مربحاً: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحويلهم التدريجي إلى مستهلكين خضرو وبالتالي سيكون هذا التوجه أمراً مربحاً خاصة في المدى الطويل.

## 5. الخلاصة:

لقد كان الاهتمام الدولي بالمؤسسات الناشئة الخضراء يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنوع مصادر الاقتصاد الوطني والتحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة لذلك لابد من تسليط الضوء على المؤسسات الناشئة الخضراء كونها فاعل رئيسي في السوق للتوجه نحو ريادة الأعمال المستدامة، بما يضمن توفير بيئات خصبة تساعد على نمو هذه المؤسسات من خلال سن قوانين تضبطها وتحميها في السوق المحلي او الدولي. وتحت ذلك وضع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي سنة 2009، مجموعة التصنيفات الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية التي تؤدّيها المؤسسات والمؤسسات الناشئة، والتي تساهم في سبعة أهداف بيئية شاملة تتمثل في: الطاقة المتجددة؛ كفاءة الطاقة؛ الموارد المتجددة؛ كفاءة الموارد؛ الاقتصاد الدائري؛ إدارة النفايات وخفض الانبعاثات وحماية المناخ؛ التنوع البيولوجي. وعليه في الأخير نورد بعض التوصيات لنجاح المؤسسة الناشئة الخضراء وتقديم مساهمتها الايجابية في احداث التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال:

- ✓ تشجيع المؤسسات الناشئة الخضراء في سلم الاقتصاد الوطني بما يكفل انشائها ومرافقتها؛
- ✓ توفير المناخ الاستثماري الملائم لعمل المؤسسات الناشئة الخضراء حتى تقوم بدورها كما يجب؛
- ✓ وضع منظومة قانونية مكاملة ومستقلة تناسب وطبيعة نشاط المؤسسات الناشئة الخضراء؛
- تشجيع الافكار الاجابية التي تساهم بصفة هادفة في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة الخضراء.

## الاحالات والمراجع:

1. رمزي علي إبراهيم سلامة، 1991، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
2. عاشور حيدوشي وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية بالجزائر، أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في نعاش قصادي في الجزائر، منشورات جامعة البويرة.
3. صالح خليل ابو اصبغ، 2009، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1.
4. افريت هاجن، 1988، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني.
5. مدحت القرشي، 2010، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات- دار وائل للنشر والتوزيع الاردن، الطبعة 1
6. محمد صالح تركي القرشي، 2010، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1.
7. فليح حسن خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1.
8. بشار يزيد الوليد، 2008، التخطيط والتطور الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1.
9. فليح حسن خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1.
10. عبد الغني حسونة، 2013، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه علوم هـ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
11. نور الدين زين، (2013/2014)، "إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة (دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية الوادي (2008-2013))"، مذكرة أنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
12. الطاهر خامرة، 2007، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة.

13. محمد علي الجودي، 2015، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. بخيتي علي، بوعويضة سليمة، 2020، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد: 12، العدد 4.
15. علاء الدين بوضياف، دور حاضرات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1.
16. عفيف هناء، حازم حجلة سعيدة، 2022، التوجه نحو المؤسسات الناشئة الخضراء بين المزايا والتحديات واقع التجربة الألمانية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1.
17. شريف بقة، وعبد الرحمن العايب، 2008، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 02، العدد 4.
18. المهندس علي مسلماني، 2016، بين الماضي والحاضر وصولا الى المستقبل، مجلة الجيش، المجلد 32.
19. بن خديجة منصف وعبيد وهيب، 2019، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة (عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة) مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 3، العدد 4.
20. مخوخ رزيقة، 2020، المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 4، العدد 2.
21. بوالشرس نورالدين، 2020، المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد 1.
22. المهندس علي مسلماني، 2016، بين الماضي والحاضر وصولا الى المستقبل، مجلة الجيش، العدد 16.
23. محمد مراد، 2012، التنمية البشرية المستدامة: حالة البلدان العربية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 97.
24. Ali Ozgur Karagulle , (2012), Green Business For Sustainable Développement And Competitiveness : An Overview Of Turkish Logistics Industry ,Procedai Social And Behavioral Sciences (41)
25. Gress interreg europe ,(2020), drivers and challenges for green Enterprise : results of the Survey analysis in the gress Project region.
26. Laurent Laporte .(2020). L'accroissance résiliente pour nouvelle stratégie des startup <https://www.journaldunet.com/web-tech/start-up/149127>

#### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بوجلال العطرة، لواج منير (2022) دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة جزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 04 (العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر 157-146